الأمم المتحدة

A/63/L.103

الجمعية العامة

Distr.: Limited
11 September 2009
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ١٠٧ من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

الاتساق على نطاق المنظومة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]؛

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٢/٢٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٦٢/٢٧٧ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بشأن الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

وإذ تشير إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[(٢)]، وإعلان ومنهاج عمل بيجين[(٣)]، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة[(٤)]؛

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

(٢) سلسلة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٢٤٩، رقم ٢٠٣٧٨.

(٣) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٤) القرار دإ-٢/٢٣، المرفق؛ والقرار دإ-٣/٢٣، المرفق.

140909 140909 09-50986 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تعيد تأكيد أهمية الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي تحدد الجمعية العامة من خلاله توجيهات أساسية على نطاق المنظومة في مجال السياسة العامة لأغراض التعاون الإنمائي والطرائق التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري؛

وإذ تشير إلى الدور الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توفير التنسيق والتوجيه لمنظومة الأمم المتحدة بما يكفل تنفيذ تلك التوجيهات في مجال السياسة العامة على نطاق المنظومة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ والقرارات الأخرى ذات الصلة؛

وقد نظرت في الملاحظات المتعلقة بمناقشة ''الخيارات المؤسسية لتعزيز الترتيبات المؤسسية المتعلقة بدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٥ آذار/مارس ٢٠٠٩)'' و ''تعزيز إدارة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة (١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩)''، و ''تعزيز هيكل تمويل الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية على نطاق المنظومة (٣ أيار/مايو ٢٠٠٩)''، التي قدمتها نائبة الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة، نيابة عن الأمين العام، استجابة لطلبات الدول الأعضاء؛

تعزيز الترتيبات المؤسسية لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١ - **تعرب عن تأييدها القوي** لتوحيد مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وشعبة النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، في كيان مركّب، مع مراعاة الولايات القائمة؛

٢ - **تعرب عن تأييدها** لأن يتولى قيادة الكيان المركّب وكيل للأمين العام، يكون مسؤولا مباشرة أمام الأمين العام، ويعيّنه الأمين العام بالتشارو مع الدول الأعضاء، على أساس التمثيل الجغرافي العادل والمساواة بين الجنسين؛

٣ - **تطلب** إلى الأمين العام إعداد مقترح شامل لتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، ويحدد فيه، في جملة أمور، بيان مهمة الهيئة الجامعة وترتيباتها التنظيمية، بما في ذلك الخريطة التنظيمية والتمويل ومجلس الإدارة الذي يتولى الإشراف على أنشطة الكيان التشغيلية، وذلك بغرض الشروع في المفاوضات الحكومية الدولية؛

تعزيز إدارة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة لأغراض تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة

٤ - **تؤكد مجددا** أن تعزيز إدارة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية يجب أن يركز على تعزيز الهيئات الحكومية الدولية القائمة بغرض زيادة كفاءة وفعالية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في مجال دعمه للبلدان النامية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛

٥ - **تؤكد** على وجوب أن تتسم إدارة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بالشفافية والشمول، وأن تدعم الملكية الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة، بتقديم مقترحات عملية، إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، بشأن مواصلة تعزيز إدارة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة؛

٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بتقديم مقترحات إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، بشأن إيجاد طرائق لتقديم البرامج القطرية المشتركة والموافقة عليها، على أساس طوعي، آخذا في الاعتبار أهمية الملكية الوطنية والإشراف الحكومي الدولي الفعال على العملية الإنمائية؛

٨ - **تعيد تأكيد** أهمية تعزيز التقييم، بوصفه أحد مهام منظومة الأمم المتحدة، وأهمية الإرشادات التي يتضمنها القرار ٢٠٨/٦٢ فيما يتعلق بذلك، **وتطلب** إلى الأمين العام، في هذا الصدد، أن يقوم، بالتشاور مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بتقديم مقترحات إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، بشأن إيجاد طرائق لتأسيس آلية تقييم مستقلة على نطاق المنظومة من أجل تقييم الكفاءة والفعالية والأداء في المنظومة بأكملها، مع مراعاة مهام التقييم التي تنفذها منظمات الأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، كل في مجال اختصاصه؛

٩ - **تحث** مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم على تعزيز شفافية أنشطتهما من خلال تقديم إحاطات منتظمة إلى الجمعية العامة والانتظام في تقديم تقاريرهما والتفاعل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة على نحو يتسم بالفعالية؛

١٠ - **تشجع** استمرار وزيادة التعاون والتنسيق والاتساق والتبادلات بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، **وتطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بإبلاغ الجمعية العامة بانتظام بالتقدم المحرز في هذا الصدد، باعتباره جزءا من الإبلاغ عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات/الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات؛

تحسين هيكل تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية بغرض تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة

١١ - **تشدد** على أن زيادة المساهمات المالية المقدمة إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن ضمنها الأهداف الإنمائية للألفية، **وتدرك**، في هذا الصدد، الروابط المتآزرة بين زيادة فعالية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وتعزيز كفاءته واتساقه وتحقيق نتائج ملموسة في مساعدة البلدان النامية على القضاء على الفقر وتحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة، من خلال الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وتوفير الموارد لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي بوجه عام؛

١٢ - **تؤكد** على أن الموارد الرئيسية، نظراً لعدم ارتباطها بأوجه إنفاق معينة، لا تزال تمثل الركيزة الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

١٣ - **تلاحظ مع القلق** استمرار اختلال التوازن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية التي تتلقاها الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة والأثر السلبي المحتمل للتمويل غير الأساسي على اتساق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية وفعاليتها على المستوى القطري، مع التسليم بأن الصناديق الاستئمانية المواضيعية والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين وغيرها من آليات التمويل الطوعي غير المخصص المرتبطة بأطر واستراتيجيات التمويل الخاصة بكل منظمة، في هيئتها التي يحددها مجلس إدارة المنظمة المعنية، تمثل طرائق تمويل تكميلية للميزانيات العادية؛

١٤ - **تحث** البلدان المانحة والبلدان الأخرى القادرة على أن تدخل زيادة كبيرة على تبرعاتها للميزانيات الأساسية/العادية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، بغرض المساهمة على أساس متعدد السنوات، وعلى نحو مستمر ويمكن التنبؤ به، والاضطلاع بالالتزامات الطوعية من أجل توفير حصة أكبر من المساهمات على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية بوصفها موارد رئيسية/عادية.

١٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يدرج في تحليله الإحصائي الشامل لتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية المزيد من التحليل والمقترحات القابلة للتنفيذ بشأن الحالة القائمة والآفاق المتعلقة بمختلف أشكال التمويل الأساسي وغير الأساسي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما آثار مختلف أشكال التمويل الأساسي وغير الأساسي من حيث قابلية التنبؤ، والملكية الوطنية وتنفيذ الولايات الحكومية الدولية؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام إنشاء مركز وثائق للمعلومات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية مع إحصاءات مصنفة عن جميع مصادر التمويل والنفقات، بالاستناد إلى التحليل الإحصائي الشامل الذي أجراه الأمين العام لتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وكفالة حصول المستخدمين على المعلومات المتوافرة، عبر نظام إلكتروني مناسب وسهل الاستعمال؛

العمل ككيان واحد

١٧ - **تعترف** بالتقييمات المؤقتة للتقدم المحرز والتحديات الباقية في الجهود الرامية إلى زيادة اتساق البرمجة على الصعيد القطري، بما في ذلك اتساقها في ''المشاريع التجريبية للبرامج القطرية''؛

١٨ - **تشجع** الأمين العام على دعم البلدان التي تنفذ فيها ''المشاريع التجريبية للبرامج القطرية '' كي تضطلع على وجه السرعة بتقييماتها القطرية، بمشاركة أصحاب المصلحة ذوي الصلة، مع توفير الدعم التقني من فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم؛

١٩ - **تطلب** إلى الأمين العام التعجيل باتخاذ ترتيبات من أجل إجراء تقييم مستقل للدروس المستفادة من هذه الجهود، وفقاً لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٠٨/٦٢، وأن يبلغ الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، بالطرائق والصلاحيات المتعلقة بهذا التقييم المستقل؛

٢٠ - **تشدد** على أن يسترشد التقييم المستقل بالمبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ في ما يتعلق بالملكية والقيادة على الصعيد الوطني؛ وأن يجري التقييم في سياق المقاييس والمعايير المعمول بها على نطاق المنظومة، وأن يقوم على نهج شامل وشفاف وموضوعي ومستقل؛ وأن تقدم نتيجته إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين؛

مواءمة ممارسات العمل

٢١ - **تدعو** الأمين العام إلى أن يكفل، بالتعاون مع الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين بمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، مواصلة إحراز التقدم في مجال تبسيط ممارسات العمل ومواءمتها داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وتطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بإطلاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصورة منتظمة على التقدم المحرز والتحديات التي يواجهها في هذا الصدد، وأن يحيل أي مسألة تستدعي اتخاذ قرار على الصعيد الحكومي الدولي إلى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة؛

آفاق المستقبل

٢٢ - **تقرر** مواصلة العمل الحكومي الدولي للجمعية العامة بشأن الاتساق على نطاق المنظومة في ما يتعلق بالمسائل التي يتناولها هذا القرار خلال الدورة الرابعة والستين، بغرض تنفيذ المزيد من الإجراءات الموضوعية في جميع المجالات، وتعتزم، عند إنجاز عمليتها المتعلقة بالاتساق على نطاق المنظومة على نحو كامل، إجراء استعراض وتقييم لجميع إجراءاتها ومداولاتها السابقة في إطار قرار أو مقرر واحد.